



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية الوزير

قرار وزير المالية

رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٢٥

وزير المالية:

- بعد الاطلاع على قانون المرافعات المدنية والتجارية،
- وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ في شأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين،
- وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

قرر

(المادة الأولى)

تُمد مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادتين (٢ / الفقرة الثانية/١)،
و(٦) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه، لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ
من ٢٠٢٥/٥/١٣ اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة الحالية.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية.

وزير المالية

أحمد حويل

أحمد كجوك

صدر في: ٢٠٢٥/٥ /٨-